سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ١

فتح المغيث

بشرح ألفية الحديث

تأليف الحافظ المؤرخ

شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي

المتوفى سنة ٩٠٢ رحمه الله

دراسة وتحقيق

د. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير

د. محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد

المجلد الأول

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض

أحسن منه من نمطه في البخاري [كالاستنباط الثمرة العظمى، وربما ألم بتفسير الغريب وإيضاح مختلف الحديث، وبيان الخلاف والإلزام بالتناقض وغيرها][١] مما لا نطيل بإيضاحه هنا.

وقد قال الحافظُ الفقيه الإمامُ النظَّار أبو بكر الإسماعيلي[٢]: إنه ـ أي: مسلماً ـ رامَ ما رامَ البخاري، إلا أنَّه لم يضايق نفسه مضايقته، وروى عن جماعة لم يتعرض البخاري للرواية عنهم، قال: وكلٌّ قَصَد الخيرَ، وما هو الصوابُ عنده، غير أن أحداً منهم لم يبلغ من التشديد مبلغ أبي عبد الله، ولا تسبب إلى استنباطه المعاني واستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ما له وصلة بالحديث المروي فيه تسببه، ولله الفضل يختصُّ به من يشاء[٣].

٢٤ وبالجملة فكتاباهما أَصَحُّ كتب الحديث **(و)** لكنهما **(لم يُعمَّاه)** أي: لم يستوعبا [كل الصحيحَ في كتابيهما، بل لو قيل: إنَّهما لم يستوعبا شروطَهما لكان موجهاً][٤].

وقد صرَّح كل منهما بعدم الاستيعاب، فقال البخاري فيما رويناه من طريق إبراهيم بن معقل[٥] عنه: ما أدخلتُ في كتابي الجامعِ إلا ما صَحَّ، وتركتُ من الصِّحاح خشيةَ أن يطولَ الكتاب[٦].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ح).

(٢) هو: الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني الشافعي، المتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.
«تاريخ جرجان» للسهمي (ص٨٥ ـ ٩٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٤٧).

(٣) «نكت الزركشي على ابن الصلاح» (١/ ١٦٦)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص١١) نقلاً عن المدخل للإسماعيلي بأطول مما هنا.

(٤) كذا في (س)، وفي (ح). (م): في كتابيهما كل صحيح على شرطهما فضلاً عن مطلقه.

(٥) هو: الحافظ الفقيه إبراهيم بن معقل بن الحجاج أبو إسحاق النسفي القاضي، المتوفى سنة خمس وتسعين ومائتين.
«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٩٣)، و«العبر» (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١).

(٦) «تاريخ بغداد» (٢/ ٨ ـ ٩)، و«شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص٤٩).

وقال مسلم: إنَّما أخرجتُ هذا الكتابَ وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إن ما لم أخرجه من الحديث فيه ضعيف(١).

وحينئذ: فإلزامُ الدارقطني لهما في جزء(٢) أفرده بالتصنيف بأحاديث رجال من الصحابة رويت عنهم من وجوه صحاح تركاها مع كونها على شرطهما، وكذا قول ابن حبان: ينبغي أن يناقش البخاري ومسلم في تركهما إخراج أحاديث هي من شرطهما(٣)، ليس بلازم.

ولذلك قال الحاكم أبو عبد الله: ولم يَحكُما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجه، قال: وقد نبغَ في عصرنا هذا جماعةٌ من المبتدعة يشمَتون برواة الآثار بأنَّ جميعَ ما يصحُّ عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث(٤).

ونحوه ما ذكره السِّلَفي(٥) في معجم السفر: أن بعضهم رأى في المنام أبا داود صاحب السنن في آخرين مجتمعين، وأنَّ أحدَهم قال: كل حديث لم يروه البخاري فاقلِبْ عنه رأس دابتك(٦).

ومن ثم صرَّح بعضُ المغاربة(٧) بتفضيل كتاب النسائي على صحيح البخاري(٨)، وقال: إنَّ من شرطِ الصحة فقد جعل لمن لم يستكمل في الإدراك

---

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ٢٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ٥٧١).

(٢) أسماه «الإلزامات» وقد طبع محققاً ومعه كتاب التتبع للدارقطني أيضاً، كلاهما بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، وقد سمى تحقيقه تأليفاً، عفا الله عنا وعنه.

(٣) «شروط الأئمة الخمسة» (ص٤٧).

(٤) «مقدمة المستدرك على الصحيحين» للحاكم (١/ ٢).

(٥) هو: العلامة الحافظ أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني أبو طاهر عماد الدين السلفي، المتوفى سنة ست وسبعين وخمسمائة.
«مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزي (٨/ ٣٦١)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٩٨ ـ ١٣٠٤).

(٦) «معجم السفر» للسلفي (ص٢٢٣، ٢٢٤).

(٧) هو: يونس بن عبد الله القاضي، المعروف بابن الصفار.

(٨) انظر: «برنامج التجيبي» (ص١١٦)، وممن فضله ـ أيضاً ـ الشيخ عبد الرحيم المكي، كما في فهرست ابن خير (ص١١٧)، و«برنامج التجيبي» (ص١١٦).

سبباً إلى الطعن على ما لم يدخل، [وجعل للجدال موضعاً فيما أدخل][١].

وهو قولٌ شاذ لا يعوَّلُ عليه حكماً وتعليلاً، [وإن بلغني عن المجد البرماوي[٢] اعتماده][٣].

والحقُّ أنَّهما لم يلتزما حصرَ الصحيح فيما أودعاه كتابيهما **(ولكن قلَّ ما)** أي: الذي[٤] **(عند)** الحافظ أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري **(ابن الاخرم)**[٥] شيخ الحاكم ـ وهو بمعجمة ثم مهملة وميم مدغمة في ميم ـ **(منه)** أي: من الصحيح **(قد فاتهما، ورُدَّ)** من ابن الصلاح بقوله: ٢٥
ولقائل أن يقول: ليس ذلك بالقليل، فإنه يصفو من مستدرك الحاكم عليهما صحيح كثير[٦].

(لكن قال) الشيخُ محيي الدين أبو زكريا **(يحيى)** النووي **(البر)** لما اجتمع فيه من الزهد والورع وأصناف البر ما فاق فيه، بحيث قال بعضهم: إنه كان سالكاً منهاج الصحابة، لا يعلم في عصره من سلكه غيره[٧]، في كتابه «الإرشاد» بعد قوله: والصحيحُ قولُ غير ابن الأخرم: إنه فاتهما كثير، ويدل عليه المشاهدة، قلت: والصواب قول من قال: **(لم يفت)** الكتب **(الخمسة)** أصولُ الإسلام، وهي الصحيحان والسنن الثلاثة **(إلا النزر)** [٨] يعني القليل.

---

(١) كذا في (س)، (م)، وفي (ح): (ولم يبرهن بما لعله يندفع به الجدال فيما أدخل).

(٢) هو: أبو محمد إسماعيل بن أبي الحسن بن علي بن عيسى البرماوي، ثم القاهري الشافعي، المتوفى سنة أربع وثلاثين وثمانمائة.
«الضوء اللامع» (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٨)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٤٤٠).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ح).

(٤) في حاشية (س): (قضية أن ما هنا موصولة هو غلط، إذ هي كافة لا موصولة) كذا.

(٥) المتوفى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.
«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٦٤ ـ ٨٦٦)، و«مرآة الجنان» (٢/ ٣٣٦).

(٦) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٦).

(٧) توفي النووي سنة سبع وسبعين وستمائة. ترجمه السخاوي في رسالة مستقلة وهو مترجم في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٧٠ ـ ١٤٧٤)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

(٨) الإرشاد للنووي (ص٦٠)، و«التقريب» له (ص٤٧) مع «التدريب».